

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121214 121214 14-64855X (A)



بيان

الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين منظمة تدعم وتعزز مهنة الأخصائيين الاجتماعيين من خلال منظور العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، فضلاً عن نماذج أفضل الممارسات. ويدعم الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين الذي يمثل الرابطة الفنية في ١١٦ دولة موضوع "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

وهذا الموضوع مكرس في فلسفة الاتحاد الذي يؤمن بأن "الاهتمام برفاه المرأة والفتاة ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في شتى أنحاء العالم". ويدعم الاتحاد على وجه التحديد الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

التحديات

التمييز المستمر ضد الطفلة وانتهاك حقوقها

ينتهك التمييز ضد الفتيات في شتى أنحاء العالم حقوق الإنسان الأساسية لهن بأشكال مختلفة كثيرة بما في ذلك من خلال عدم تكافؤ الفرص التعليمية والممارسات الثقافية الضارة. ويعتقد الاتحاد اعتقاداً راسخاً بضرورة وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد الطفلة.

وأحد أمثلة التمييز هو الزواج المبكر للطفلة في كثير من أنحاء العالم. حيث يتزوج عدد كبير من الفتيات (٦٧ مليوناً) قبل بلوغ الثامنة عشرة من العمر، وقد تزوج حوالي ٢٣ مليوناً منهن قبل بلوغ الخامسة عشرة من العمر. وطبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قد تزيد هذه الأعداد إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٢٠. وبعض الأطفال العرائس يبلغن من العمر ٥ سنوات.

"وطبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تواجه الفتيات المتزوجات عواقب صحية تهدد حياتهن. فحوالي ١٦ مليوناً من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً يضعن مواليد كل سنة. وفي ٩ من كل ١٠ من تلك الحالات، تكون الفتاة متزوجة بالفعل. وتُعد المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة السبب الرئيسي لوفيات الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً".

التعليم

من المعروف أن التعليم حقق أساسي من حقوق الإنسان للجميع. ويجب أن ندرك أيضا أن المساواة في التعليم يمكن أن يترتب عليها أثر كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويدعم الاتحاد الدولي تكافؤ الفرص التعليمية كحق أساسي من حقوق الإنسان.

وطبقا “لتقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع” الذي نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام ٢٠١٢ “لم يحقق ٦٨ بلدا بعد المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٢، وتعاني الفتيات من الحرمان في ٦٠ بلدا من تلك البلدان”.

وبالرغم من ذلك، أظهرت البحوث حدوث تقدم، وأن الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وإن كانت لا تزال موجودة، فإنها تتضاءل. وبحسب التقرير انخفض عدد البلدان التي تواجه فيها الفتيات حرمانا بالغا من ١٦ بلدا عام ١٩٩٠ إلى بلد واحد عام ٢٠١٠.

الصحة

ويعتقد الاتحاد اعتقادا راسخا أنه يلزم القيام بالمزيد للمساعدة على تمتع نساء العالم بالصحة. وتعد صحة الأم أحد الأهداف الإنمائية للألفية، ومع أن الوفيات النفاسية انخفضت بشكل ملحوظ طوال العقدین السابقین، يلزم القيام بالمزيد من الجهود، طبقا لما تقوله الأمم المتحدة.

وتحتاج النساء في شتى أنحاء العالم، أيا كان مركزهن الاقتصادي أو المكان الذي يقمن فيه، إلى الوصول إلى الفنيين من مقدمي الرعاية الصحية العالية الجودة، في مجتمعاتهن المحلية، للمساعدة على منع أي مضاعفات للولادة.

وطبقا لما تقوله الأمم المتحدة، أيضا “يمكن منع معظم الوفيات النفاسية في البلدان النامية من خلال التغذية الكافية، والرعاية الصحية المناسبة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة، ووجود قابلة ماهرة أثناء الولادة وتوفير رعاية التوليد في حالات الطوارئ”. والحلول معروفة؛ وتتعلق المسألة بالتنفيذ. ويمكن أن يؤدي ضمان إمكانية وصول كل مجتمع محلي ليس فقط إلى الفنيين من مقدمي الرعاية الصحية بل وإلى المربين أيضا، إلى مساعدة المزيد من النساء على النجاة من عواقب الحمل والتعرض لمضاعفات أقل.

الفقر

لا يزال الفقر قضية أساسية بالنسبة للجنسين، بيد أن النساء من جميع الأعمار تتأثرن به خصوصاً. وطبقاً للأمم المتحدة “انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف على الصعيد العالمي منذ عام ١٩٩٠”. بيد أن هذه الحقيقة لا توضح الفوارق الكبيرة في الأجور بين الرجال والنساء. وطبقاً لمركز المرأة (WomenWatch) “يعيش أكثر من بليون شخص في العالم اليوم، وأغلبيتهم الساحقة من النساء، في ظروف غير مقبولة من الفقر، في البلدان النامية غالباً”.

وطبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان “فإن ٦ من بين كل ١٠ من أفقر سكان العالم من النساء، يتعين عليهن بصفتهم مقدمات الرعاية الرئيسية للأسرة، ومنتجات الغذاء، أن يتحملن عبء فلاحه الأرض، وطحن الغلال، وحمل الماء والطهي ... ومع ذلك فإن حوالي ٧٥ في المائة من نساء العالم لا يستطعن الحصول على قروض مصرفية لأنهن يشغلن وظائف غير مدفوعة الأجر أو غير مضمونة ولا حق لهن في حيازة الممتلكات. وهذا أحد الأسباب في أن النساء اللاتي يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم لا يملكن إلا ١ في المائة فقط من ثروة العالم”.

ويرى الاتحاد أنه يلزم بذل الجهود ليس فقط لضمان النظر إلى النساء باعتبارهن أندادا للرجال، بل ولهن الحق في الوصول على قدم المساواة إلى خدمات وشبكات الدعم التي يحتاجنها من أجل النجاح. وعمل المرأة له نفس القيمة كعمل الرجل. و يلزم الاعتراف بهذه الحقيقة كما يلزم فهم دور المرأة في قوة العمل بشكل أفضل ليتسنى لهن النجاح قدر الإمكان.

موجز وتوصيات

ينبغي عدم التمييز ضد النساء من جميع الأعمار، أيًا كان موقعهن الجغرافي أو مركزهن الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعاتهن المحلية، بسبب نوع جنسهن. وتواجه النساء التمييز بشكل أو بآخر، كل يوم طوال السنة، إما جراء أعمال العنف، أو لإجبارهن على الزواج في سن مبكرة، أو لحرمتهن من الوصول بشكل سليم إلى التعليم أو الرعاية الصحية، أو بعدم الحصول على الأجور المناسبة عن الأعمال التي يقمن بها. ويدعم الاتحاد الجهود المبذولة للعمل بشأن هذه القضايا ويلتزم بضمان جعل العالم متاحاً على قدم المساواة لكل شخص، ذكراً أم أنثى.

ويقدم الاتحاد هذه التوصيات:

- (أ) ينبغي بذل الجهود لزيادة تعليم ومهارات المرأة والفتاة في كل من المناطق الحضرية والريفية. وتحتاج النساء والفتيات خاصة في المناطق الريفية إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا لتعلم الأساليب الزراعية المتقدمة الجديدة؛
- (ب) يلزم أن يتصدى جميع صانعي السياسات من جميع المستويات للعوامل الهيكلية التي تسبب استدامة التمييز بين الجنسين في المجتمع. فذلك التمييز يمنع المرأة من الوصول على قدم المساواة إلى التعليم والعمالة والمشاركة فيهما؛
- (ج) يجب أن يوفر جميع صانعي السياسات من جميع المستويات، الحماية من التمييز والعنف، للنساء والفتيات من جميع الأعمار؛
- (د) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوفير الحماية للفتيات من المعاملة غير المتساوية ومن الممارسات الثقافية الضارة. وينبغي أن تعمل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بصورة جماعية لتعزيز حقوق الطفلة.
- (هـ) ينبغي مواصلة بذل جهود التقييم والرصد للمساعدة على حسن تحديد الاتجاهات التي أحدثت farkا في مجالي المساواة والتمكين للنساء والفتيات من جميع الأعمار، وما هي الاحتياجات التي لا يزال يتعين معالجتها.